Syrian Foreign Trade And Its Impact On Economic Growth During The Period 2000-2017

Dr. Mohammed Saqr [*]
Dr. Rola Ismail [**]
Pierre Khoury [*]**

(Received 29 / 7 / 2019. Accepted 5 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

Foreign trade is one of the main sectors contributing to the national economy. The research is concerned with studying the relationship between the growth and development of foreign trade and the economic growth represented by GDP. This relationship is widely debated among economists, although some research has found a positive relationship between them. A negative relationship.

It was noted in this research through the study of the evolution of the Syrian trade balance in the period 2000-2017 that the trade balance suffers from a continuous deficit during the study period in general and has worsened significantly during the war years, and the low rate of export coverage of imports, where the research showed an inherent structural defect In the foreign trade sector, especially in the commodity structure of exports and imports according to their use (consumer, intermediary, capitalist).

The study found a long-term equilibrium relationship between the total foreign trade and GDP in the Syrian Arab Republic during the study period and based on the Granger causality test, it shows a unidirectional causal relationship between total foreign trade and GDP.

Key words: Foreign Trade - Economic Growth - Trade Balance - Gross Domestic Product.

* **Professor - the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

** **Assistant Professor- Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .**

*** Postgraduate student- Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. pkh-sy@hotmail.com.**

التجارة الخارجية السورية وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2017

الدكتور محمد صقر *
الدكتورة رولا اسماعيل **
بيير خوري ***

(تاريخ الإيداع 29 / 7 / 2019. قُبِل للنشر في 5 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الأساسية المساهمة في الاقتصاد الوطني، ويهتم البحث بدراسة العلاقة بين نمو وتطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي حيث تحظى هذه العلاقة بجدل واسع بين الاقتصاديين رغم أن بعض الأبحاث توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بينهما، بينما توصلت أبحاث أخرى إلى وجود علاقة سلبية.

لوحظ في هذا البحث من خلال دراسة تطور الميزان التجاري السوري في الفترة 2000-2017 أن الميزان التجاري يعاني من عجز مستمر خلال فترة الدراسة بشكل عام وقد تفاقم العجز بشكل كبير خلال سنوات الحرب، وانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث أظهر البحث وجود خلل بنيوي المتأصل في قطاع التجارة الخارجية وخاصة في التركيب السلعي للصادرات والواردات بحسب استخدامها (استهلاكي، وسيط، رأسمالي).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية خلال فترة الدراسة و بالاعتماد على اختبار السببية ل Granger، تبيين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحيه: التجارة الخارجية – النمو الاقتصادي –الميزان التجاري – الناتج المحلي الإجمالي.

* **أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.**
** **أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.**
*** **طالب دكتوراه – قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا. pkh-sy@hotmail.com**

مقدمة:

تتعدى أهمية دراسة مؤشرات التجارة الخارجية رسم صورة دقيقة عن واقع ذلك القطاع الاقتصادي إلى تحديد أثره في النمو الاقتصادي لأي بلد، نظراً لدور التجارة الداعم أو المعيق للنمو الاقتصادي، فالبلد الذي يعاني من عجز في الميزان التجاري (يستورد أكثر مما يصدر) يظهر ناتجه المحلي الإجمالي بحالة قصور عن تلبية الطلب الداخلي (إجمالي الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار في البلد) ما يقوض فرص النمو الاقتصادي، عدا عن انكشاف الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الصدمات الاقتصادية الخارجية التي تصيب الدول الموردة.

تشير العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية في مجال التجارة الخارجية إلى وجود علاقة ما بين نمو وتطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي الممثل بنمو الناتج المحلي الإجمالي حيث تحظى هذه العلاقة بجدل واسع بين الاقتصاديين رغم أن بعض الأبحاث توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بينهما بينما توصلت أبحاث أخرى إلى وجود علاقة سلبية، حيث زاد الاهتمام بدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو بعد تسريع إزالة القيود على التبادل التجاري مع العالم الخارجي. وتعد التجارة الخارجية من العناصر المهمة في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتزويد الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية اللازمة لعملة التنمية وإعادة الاعمار وقد تباين أداء التجارة الخارجية السورية خلال الأعوام الماضية بشكل كبير وبالتزامن مع التباين في أداء الاقتصاد الوطني والتراجع في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي ولاسيما بعد عام 2011، كما عانت الصادرات السورية خلال الفترة الماضية حالة من التراجع في حجمها وقيمتها بفعل الآثار السلبية للحرب والعقوبات الاقتصادية الدولية والعربية التي أضرت بها.

يُعد تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية من أهم المقاييس المستخدمة في قياس قوة اقتصاد الدولة ومن أهم المؤشرات التي سيتم استخدامها في هذا البحث مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات و مؤشر درجة الانفتاح التجاري بالإضافة لعرض التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية بحسب استخدام المواد، حيث أن دراسة هذه المؤشرات تساعد على تفسير الوضع الراهن للتجارة الخارجية السورية.

أهمية البحث و أهدافه:

يُعد قطاع التجارة الخارجية بشكل عام مساهماً أساسياً في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتأتي أهمية البحث من حيث أن الزيادة في التبادل التجاري الناتج عن نمو كل من الصادرات والواردات يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة لزيادة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية تؤدي أيضاً لزيادة الإنتاج، وهذا يظهر أهمية الدور التي تمارسه التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2017، ومن أهداف البحث:

1- عرض واقع وتطور التجارة الخارجية السورية.
2- تحديد الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.
3- دراسة العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.
4- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن سورية تمتلك العديد من المقومات و العوامل التي تساعد على زيادة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي للاقتصاد الوطني، إلا أنها تعاني كغيرها من الدول النامية من مشاكل التجارة الخارجية، ولاسيّما الاعتماد على تصدير سلع بشكلها الخام وانخفاض درجة تنوع الصادرات وزيادة درجة تركزها، بالإضافة للعجز المستمر في الميزان التجاري، وتتمثل مشكلة البحث في جدوى الاعتماد على التجارة الخارجية كأداة لتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي، هذا التساؤل المحوري يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي ؟
- هل توجد علاقة سببية بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي ؟
- هل يوجد خلل هيكلي في التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) ؟

فرضيات البحث:

- لا يوجد خلل هيكلي في التجارة الخارجية السورية.
- لا توجد علاقة سببية بين إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.
- لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقع وتطور التجارة الخارجية وتحليلها، ونسبة تغطية الصادرات إلى الواردات ومؤشر الانفتاح التجاري. وتناول القسم الثاني من الدراسة دراسة العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على اختبار السببية ل Granger واستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرار و التكامل المشترك باستخدام برنامج Eviews 9 .

الإطار المكاني والزماني للبحث

تمثل سورية الإطار المكاني للبحث والفترة بين 2000– 2017 تمثل الإطار الزماني للبحث.

النتائج والمناقشة:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية اقتصادية كبيرة لدورها المباشر في دعم النمو الاقتصادي للبلدان النامية والمتطورة على حد سواء، لذا تهتم الدول عادة بتقييم مؤشرات الأداء التجاري، من أجل تقييم تأثيره في النمو الاقتصادي ومحاولة إزالة العوائق أمام التجارة الدولية والاعتماد على نماذج تجارية تنسجم مع المقومات الاقتصادية والبشرية والرأسمالية للبلد لتعزيز فرص النمو والتنمية الاقتصادية[1].إذا ما عبرنا عن التجارة الخارجية بوضع الحساب الجاري(الصادرات، الواردات، ورصيد الحساب التجاري) وعن النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فإن العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية والنمو ليست محل اتفاق. في الوقت الذي يرى البعض بأن التجارة الخارجية وتحريرها يعزز من معدل النمو الاقتصادي، يرى آخرون بأن هذه العلاقة ليست حتمية. وفي الوقت الذي يعتقد البعض بأن

[1] Damascus Center for Research and Studies, the Syrian trade balance in a quarter of a century, Damascus, Syria, 2017, p. 7

الأولوية يجب أن تعطى لتعزيز النمو الاقتصادي، على أن يتبع ذلك تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، يعتقد آخرون بأن الأولوية يجب أن تعطى لتشجيع الصادرات على أن يتبع ذلك تحسن في النمو الاقتصادي [2].

1 – دراسة تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة بين (2000- 2017)

يعبر الميزان التجاري عن الحصيلة النهائية للفارق بين الصادرات السلعية والواردات السلعية، وسيتم عرض وضع الميزان التجاري خلال فترة دراسة البحث من خلال جدولين الأول يشمل فترة الاستقرار (2000-2010) والثاني يشمل فترة الحرب (2011-2017)

الجدول رقم (1) تطور الميزان التجاري السوري (الصادرات – الواردات) خلال الفترة 2000-2010 القيمة (مليون ل. س)

العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الفائض أو العجز	نسبة التغطية % *
2000	216190	187535	28655+	115.2
2001	243149	220744	22405+	110.1
2002	301553	235754	65799+	127.9
2003	265039	236768	28271+	111.9
2004	346166	389006	42840-	89
2005	424300	502369	78069-	84.4
2006	505012	531324	26312-	95
2007	579034	684558	105524-	84.5
2008	707798	839419	131621-	84.3
2009	488330	714216	225886-	68.4
2010	569064	812209	243145-	70.1
متوسط الفترة	422330	486718		94.6

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

القيم في هذا الجدول هي بالأسعار الجارية وبالليرة السورية على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي.

* نسبة التغطية من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية السورية.

بالنظر إلى الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (1) نلاحظ أن متوسط الصادرات خلال الفترة المدروسة بلغ 422330 مليون ل.س، وكان عام 2000 ذا النصيب الأقل من التصدير حيث بلغ 216190 مليون ل.س، بينما بلغ أعلى قيمة للصادرات عام 2008 كان بقيمة 707798 مليون ل.س، وكان عام 2000 ذا النصيب الأقل من الواردات حيث بلغ قيمة 187535 مليون ل.س، بينما بلغت أعلى قيمة للواردات عام 2008 و كانت بقيمة 839419 مليون ل.س، وبلغ متوسط الواردات 486718 مليون ل.س خلال الفترة 2000-2010.

[2]AL-KAWAZ, AHMAD. Foreign Trade and Economic Growth, Arab Planning Institute, No.73, 2008, Kuwait, p. 2.

الجدول رقم (2) تطور الميزان التجاري السوري (الصادرات – الواردات) خلال الفترة 2000–2017 القيمة (مليون ل. س)

العام	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الفائض أو العجز	نسبة التغطية % *
2011	505107	964928	459821-	52.3
2012	196452	794277	597825-	24.7
2013	174933	944962	770029-	18.5
2014	175759	1562846	1387087-	11.2
2015	210065	1497340	1287275-	14
2016	328519	2238472	1909953-	14.6
2017	351018	3019922	2668904-	11.6
متوسط الفترة	277407.5	1574678		20.9

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

القيم في هذا الجدول هي بالأسعار الجارية وبالليرة السورية على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي.

* نسبة التغطية من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية السورية.

أما في الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (2) التي تشمل فترة الحرب (2011–2017) نلاحظ أن متوسط الصادرات خلال الفترة المدروسة لم يتجاوز 277407.5 مليون ل.س في حين بلغ متوسط الواردات 1574678 مليون ل.س هو يزيد بعدة أضعاف عن متوسط الصادرات خلال نفس الفترة، مما سبق نلاحظ أن الميزان التجاري يعاني من حالة عجز مزمن ومستمر خلال فترة الدراسة بشكل عام وقد تفاقم العجز بشكل كبير خلال سنوات الحرب.

2 – نسبة تغطية الصادرات للواردات (معدل التغطية)

تعد نسبة تغطية الصادرات للواردات (معدل التغطية) من الأدوات الإحصائية المهمة التي توفر معلومات عن الأداء التجاري لأي اقتصاد، حيث يشير هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة وأهمية وكفاءة التجارة الخارجية لها وقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها وتشير زيادة قيمة المعدل عن 100% إلى وجود فائض في الميزان التجاري للدولة مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي وهذا يدل بأن قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد وتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك، ويتم حسابه من المعادلة الآتية [3]:

نسبة تغطية الصادرات للواردات (معدل التغطية) = (قيمة الصادرات/ قيمة الواردات) ×100

اعتماداً على قيمة الصادرات والواردات السورية تم حساب نسبة تغطية الصادرات للواردات وعرضها في الجدول رقم (1) و (2) حيث نجد أنها بلغت أعلى قيمة تغطية عام 2002 بنسبة 127% وانخفضت نسبة التغطية إلى 11.6% فقط في عام 2017، وهذا يعني كلما استوردنا ما قيمته 100 ل.س نصدر ما قيمته 11.6 ل.س، علماً أن متوسط نسبة التغطية خلال سنوات الاستقرار كانت94.6% ولكنها تراجعت بشكل كبير خلال سنوات الحرب حيث بلغت كمتوسط نسبة 20.9% هذا يدل على أن الصادرات السلعية السورية ستصبح في المستقبل غير قادرة على تغطية الواردات السلعية وهذا يفسر حالة العجز المزمن في الميزان التجاري السوري، ومن أهم أسباب استمرار العجز في

[3] SULEIMAN, SARHAN. AND FAWAZ, MAHMOUD. Foreign Trade Total interfaces And Arab agriculture, Edition(1) , Egypt, 2016. p. 16.

الميزان التجاري من عام 2004 هو تحرير التجارة وتخفيف القيود على الاستيراد وتقليص الرسوم الجمركية وتوفير مرونة أكبر في تمويل الواردات من قبل المصارف الخاصة مما أدى لزيادة كبيرة في قيمة الواردات تجاوزت 30% خلال عام 2007 [4] ، أما أسباب تزايد العجز في فترة 2011 وما يليها فيعود للآثار السلبية للحرب على سورية وضعف قدرة البلد على توفير فائض من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وانخفاض درجة مرونته بالشكل الذي يجعل الإنتاج المحلي يقتصر على السلع المحدودة وهي في الغالب السلع الزراعية ذات القيمة المضافة المنخفضة بالإضافة للعقوبات الخارجية أحادية الجانب على الاقتصاد السوري، كما كان لتوقف تصدير النفط والتحول نحو استيراد المشتقات النفطية خلال الفترة 2012–2017 الأثر الأكبر في زيادة عجز الميزان التجاري.

3- هيكل التجارة الخارجية السورية

تعاني التجارة الخارجية السورية من خلل هيكلي واضح وذلك بسبب درجة التركز العالية في جانبي الواردات والصادرات بحسب استخدام المواد (استهلاكية، وسيطة، استثمارية)، وهذا ما تكشفه البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية السورية خلال فترة دراسة البحث (2000–2017)، فمن جانب الصادرات بلغ متوسط الصادرات الاستهلاكية خلال فترة الدراسة حوالي37% (علماً أنها تحسنت من عام 2004 وبلغت أعلى نسبة لها عام 2016 بنسبة 77.4%)، أما الصادرات الوسيطة فبلغت 62% كمتوسط للفترة (علماً أنها انخفضت من أعلى مستوى لها عام 2000 وهي88% إلى 33% عام 2017)، في حين لم تتجاوز الصادرات الرأسمالية 1% كمتوسط فترة الدراسة وهي نسبة منخفضة جداً كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول(3): قيم ونسب الصادرات السورية بحسب استخدام المواد مليون ل.س

الصادرات	استهلاكية		وسيطة		رأسمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	25106	11.7	190577	88.1	507	0.2
2001	29728	12.3	212452	87.4	969	0.3
2002	39395	13	260235	86.3	1923	0.6
2003	30069	11.3	233712	88.2	1258	0.4
2004	93848	27.1	250806	72.5	1512	0.4
2005	118635	28	303907	71.6	1758	0.4
2006	190344	37.7	311911	61.7	2757	0.5
2007	235548	40.7	338302	58.5	5184	0.8
2008	259108	36.6	442329	62.5	6361	0.8
2009	210060	43	272236	55.8	6034	1.2
2010	199144	35	362031	63.6	7889	1.4

[4] KABAKLY, IBTIHAL. An analytical Study of the Evolution of Syrian Exports, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014, syria. P15.

1	5549	65	328007	34	171551	2011
3.3	6540	52	102331	44.6	87581	2012
3.4	5978	51.9	90740	44.7	78215	2013
1.6	3062	50	87723	48.4	85010	2014
1.4	3060	46.8	98323	51.7	108682	2015
0.9	3081	21.6	71037	77.4	254401	2016
0.7	2567	33.2	116718	66	231733	2017
1.1	3666	62	226298	36.9	136008	متوسط الفترة

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

* القيم في هذا الجدول هي بالأسعار الجارية وبالليرة السورية على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي، والنسبة من إعداد الباحث.

أما بالنسبة للواردات السورية بحسب استخدام المواد فقد بلغت متوسط استيراد السلع الاستهلاكية 12.4% خلال فترة الدراسة، أما الواردات من السلع الوسيطة فقد سيطرت على 69% من إجمالي الواردات في حين لم تتجاوز الواردات من السلع الرأسمالية نسبة 18.9% من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة علماً أنه من عام 2012 لم تتجاوز الواردات من السلع الرأسمالية نسبة 10% بسبب تراجع الإنفاق الاستثماري خلال سنوات الحرب مقابل ارتفاع نسبة استيراد السلع الاستهلاكية خلال الفترة 2011 و 2014 وذلك لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين[5]، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (4): قيم ونسب الواردات السورية بحسب استخدام المواد مليون ل. س

الواردات	استهلاكية		وسيطة		رأسمالية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2000	24173	12.9	120855	64.4	42507	22.7
2001	24992	10.3	135491	61.4	60261	27.3
2002	33177	14	136026	57.7	66551	28.3
2003	30086	12.7	143288	60.5	63394	26.8
2004	59336	15.3	128497	33	201173	51.7
2005	54452	10.8	350109	69.7	97807	19.5
2006	61729	11.6	355399	66.9	114196	21.5
2007	68132	9.9	499165	73	117259	17.1
2008	70245	8.3	668523	79.7	100651	12
2009	87146	12.2	507736	71.1	119334	16.7

[5] Damascus Center for Research and Studies, The Impact of the Crisis on the Syrian Economy (2011-2015), Damascus, Syria, 2016, p. 49.

20.2	164236	65.8	534117	14	113856	2010
21	202542	66.7	643560	12.3	118826	2011
9.3	74429	77.7	616627	13	103221	2012
4.9	46598	80.5	760794	14.5	137534	2013
9	140161	73.4	1147439	17.6	275246	2014
8.5	126797	79	1184231	12.4	186312	2015
9.5	212603	79.5	1780366	11	245504	2016
9	271513	82.1	2481719	8.8	266690	2017
18.6	123445	69	677441	12.4	108925	متوسط الفترة

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

*القيم في هذا الجدول هي بالأسعار الجارية وبالليرة السورية على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي، والنسبة من إعداد الباحث.

من خلال عرض قيم ونسبة الصادرات والواردات السورية بحسب استخدام المواد (استهلاكية، وسيطة، رأسمالية) نلاحظ وجود خلل هيكلي في التركيب السلعي للصادرات والواردات، مما يدل على رفض فرضية العدم الأولى القائلة "لا يوجد خلل هيكلي في التجارة الخارجية السورية".

4 – مؤشر درجة الانفتاح التجارية

يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى أيضاً درجة الانكشاف الاقتصادي تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، كما يسمى أيضاً مؤشر التبعية التجارية حيث يجب تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي وفقاً للمعادلة الآتية[6]:

مؤشر درجة الانفتاح التجارية = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات/ قيمة الناتج المحلي الإجمالي) × 100

وكلما زادت قيمة مؤشر درجة الانفتاح التجاري دلّ ذلك على ازدياد انكشاف الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي وهذا يشكل قناة لنقل الأزمات الاقتصادية وأي خلل يحدث على المستوى العالمي، أما انخفاض قيم المؤشر فيدل على انغلاق الاقتصاد وانعزاله النسبي عن الاقتصاد العالمي لذا فإن المؤشر ذو حدين، إذ أن الانغلاق غير مفيد حتى لو جنّب البلد انتقال عدوى اضطرابات الاقتصاد العالمي إليه، ولا الانفتاح الزائد مفيد بما يعرض البلد للمزيد من الصدمات الاقتصادية التي تحدث على المستوى العالمي [7]. الجدول الآتي يبين درجة انفتاح الاقتصاد السوري على العالم الخارجي:

[6] SULEIMAN, SARHAN. AND FAWAZ, MAHMOUD. Foreign Trade Total interfaces And Arab agriculture, Edition(1) , Egypt, 2016. p. 17.

[7] Damascus Center for Research and Studies, the Syrian trade balance in a quarter of a century, Damascus, Syria, 2017, p. 34.

جدول (5) درجة الانفتاح التجاري السوري على العالم الخارجي خلال الفترة (2000-2017) مليون ليرة سورية

العام	قيمة الصادرات + الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الانفتاح التجاري % *	العام	قيمة الصادرات + الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الانفتاح التجاري % *
2000	403725	904623	%44.6	2009	1202546	2520705	%47.71
2001	463893	966383	%48.00	2010	1381273	2834517	%48.73
2002	537307	1022304	%52.55	2011	1470035	3252720	%45.19
2003	801807	1074163	%74.64	2012	990729	3024842	%32.75
2004	735172	1266890	%58.03	2013	1119895	2937561	%38.12
2005	926669	1506438	%61.51	2014	1738605	3707120	%46.89
2006	1036336	1726404	%60.03	2015	1707405	4690930	%36.39
2007	1263591	2020838	%62.53	2016	2566991	6269836	%40.94
2008	1547217	2448060	%63.20	2017	3370940	8691453	%38.78

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

القيم في هذا الجدول هي بالأسعار الجارية وبالليرة السورية على أساس السعر الرسمي للقطع الأجنبي.

* مؤشر الانفتاح التجاري من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية السورية.

اعتماداً على قيم الصادرات والواردات المذكورة في الجدولين (1) و(2) توضح بيانات الجدول رقم (5) أن معدل درجة الانفتاح التجاري على الخارج تراوحت بين 56.5% (كمعدل وسطي خلال الفترة 2000-2010) حيث ارتفعت قيم الصادرات والواردات بأعلى من معدل نمو الناتج المحلي، لينخفض إلى قرابة 39.8% (كمعدل وسطي خلال الفترة 2011-2017) أثر تداعيات الحرب والانعزال النسبي للاقتصاد السوري عن مجريات الاقتصاد العالمي. حيث يجب العمل على زيادة قيمة مؤشر الانفتاح التجاري من خلال زيادة كل من الصادرات والواردات فالطلب المستمر على الصادرات ينعكس إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي الذي عبر عنه ألبرت هيرتشمان[8] بالنمو المحفز عن طريق الصادرات (Export-propelled growth) أو عن طريق الواردات الحقيقة من خلال استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية الموجهة نحو تحريك الآلة الإنتاجية.

5- العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات من شأنها زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك خفض الواردات. كما أن تنامي الصناعات الموجهة للتصدير من شأنها زيادة فرص العمل وزيادة الأجور وبالتالي زيادة نمو الناتج بسبب زيادة الدخول، بالإضافة إلى أن زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه للصادرات من شأنها أن تزيد نمو الناتج بسبب زيادة القيمة المضافة. إضافة إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل تأثيرات على الإنتاجية وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة، تعرضت الكثير من الدراسات للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية. فقد أشار فشر Fisher[9] إلى

[8] ALBERT O.HIRSCHMAN, the political Economy of import substituting ndustrialization in Latina America, The quarterly journal of economics ,vol.82 , No.1-4 ,1968.

[9] FISHER, S, Globalization and its challenges,American Economic Review, Vol.93, No,2, 2003.

العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقاً من خلال إنتاجه محلياً) والتأثير الإيجابي على النمو، وكذلك التأثير الايجابي لسياسة تشجيع الصادرات على النمو كما أوضحت معظم الدراسات من وجهة نظر فشر أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل،حيث أن البلدان المنفتحة اقتصادياً تنمو بزيادة قدرها 2%عن نظيرتها المغلقة[10].

لتحديد طبيعة العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والناتج المحلي لابد من تحليل البيانات السابقة الواردة في الجدولين (1) و(2) ودراستها للإجابة على الفرضية:"لا توجد علاقة سببية بين إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي"

بالاعتماد على تلك البيانات ينتج معنا الشكل رقم (1)، ونلاحظ من الشكل البياني أن لسلسلتي المؤشرين حركة مشتركة خلال الفترة المدروسة مما يقودنا إلى دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين هذين المؤشرين.

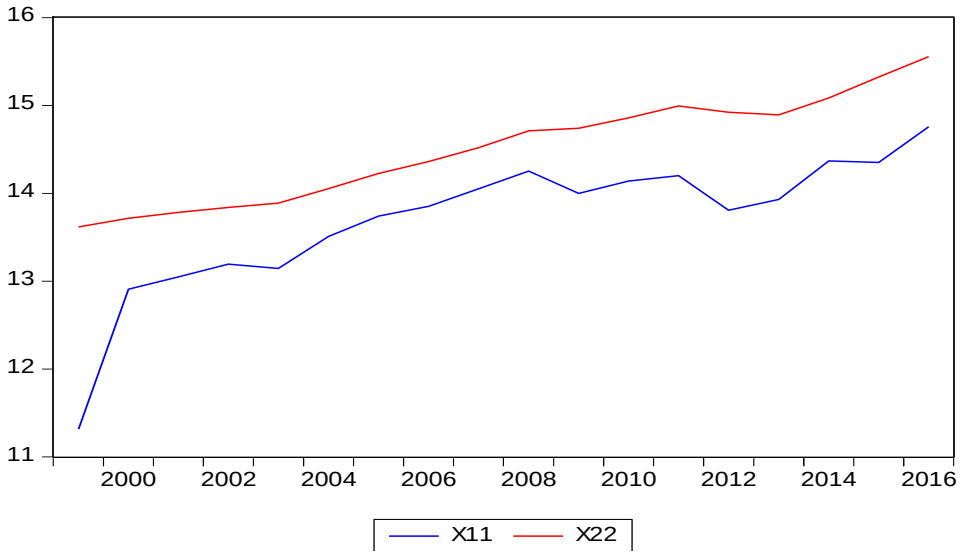

X11 التجارة الخارجية X22 الناتج المحلي الإجمالي

ولكن قبل البدء في اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يجب تحديد درجة التكامل المشترك لتلك السلاسل عن طريق استخدام اختبار الاستقرار (A.D.F) على المستوى العادي وعلى مستوى الفروق.

1.5- اختبار استقرار سلسلة التجارة الخارجية:

نبدأ باختبار معنوية الاتجاه العام في النموذج الثالث (نموذج مع اتجاه عام وثابت)

جدول رقم (6): اختبار معنوية الاتجاه العام في النموذج الثالث

Null Hypothesis: X11 has a unit root
Exogenous: Constant, LinearTrend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(X11)
Method: LeastSquares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

[10] AL-KAWAZ, AHMAD. Foreign Trade and Economic Growth, Arab Planning Institute, No.73, 2008, Kuwait, p. 7.

X11(-1)	-0.759915	0.122753	-6.190596	0.0000
C	9.990563	1.542526	6.476755	0.0000
@TREND("2000")	0.063751	0.018431	3.458839	0.0038

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

في الجدول رقم (6) حدد برنامج Eviews 9 حداً أقصى لعدد الفجوات الزمنية (عدد فترات الإبطاء): (MAXLAG=3) وبشكل أوتوماتيكي اختار البرنامج وبناءً على معيار المعلومات SIC عدد فترات الإبطاء LagLength: 1، نلاحظ أن قيمة t–Statistic المقابلة للاتجاه العام (3.458839) أكبر من القيمة الجدولية2.79 عند مستوى معنوي 5% مما يدل على أن الاتجاه العام معنوي والسلسلة غير مستقرة، عدم استقرار السلسلة يعني أنه لا يمكن الحصول على انحدار حقيقي إنما سنحصل على انحدار زائف ونتائج غير دقيقة.

2.5–اختبار استقرار سلسلة الناتج المحلي الإجمالي

نكرر الخطوات السابقة نفسها لسلسة التجارة الخارجية

جدول رقم (7): اختبار معنوية الاتجاه العام في النموذج الثالث

Null Hypothesis: X22 has a unit root

Exogenous: Constant, LinearTrend

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(X22)

Method: LeastSquares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X22(-1)	-1.248704	0.304107	-4.106137	0.0034
D(X22(-1))	1.295162	0.287191	4.509754	0.0020
D(X22(-2))	0.288047	0.279761	1.029619	0.3333
D(X22(-3))	1.014275	0.334783	3.029649	0.0163
C	16.58976	4.018830	4.128006	0.0033
@TREND("2000")	0.143008	0.034759	4.114218	0.0034

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

نلاحظ أن قيمة t–Statistic المقابلة للاتجاه العام (4.114218) اكبر من القيمة الجدولية 2.79 عند مستوى معنوي 5% مما يدل على أن الاتجاه العام معنوي والسلسلة غير مستقرة، عدم استقرار السلسلة يعني أنه لا يمكن الحصول على انحدار حقيقي إنما سنحصل على انحدار زائف ونتائج غير دقيقة.

ننتقل إلى اختبار استقرار السلسلتين بعد اخذ الفرق الأول.

جدول رقم (8): اختبار استقرار السلسلة ((1-)x11-x11(-1))x111

Null Hypothesis: X111 has a unit root

Exogenous: Constant, LinearTrend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(X111)

Method: LeastSquares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X111(-1)	-1.035240	0.159262	-6.500248	0.0000
C	0.137932	0.162875	0.846853	0.4124
@TREND("2000")	-0.001645	0.014303	-0.115049	0.9102

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

نلاحظ أن قيمة t-Statistic المقابلة للاتجاه العام (0.115049-) اصغر من القيمة الجدولية 2.79 عند مستوى معنوي 5% مما يدل على أن الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي السلسلة مستقرة.
ننتقل إلى اختبار استقرار السلسلتين بعد اخذ الفرق الثاني

جدول رقم (9): اختبار استقرار السلسلة ((1-)x111-x111(-1))x1111

Null Hypothesis: X1111 has a unit root

Exogenous: Constant, LinearTrend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(X1111)

Method: LeastSquares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1111(-1)	-1.847541	0.397288	-4.650378	0.0009
D(X1111(-1))	0.247420	0.210094	1.177666	0.2662
C	-0.246133	0.276228	-0.891050	0.3938
@TREND("2000")	0.022630	0.024148	0.937131	0.3708

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

نلاحظ أن قيمة t–Statistic المقابلة للاتجاه العام 0.937131 اصغر من القيمة الجدولية 2.79 عند مستوى معنوي 5% مما يدل على أن الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي السلسلة مستقرة.

جدول رقم (10): اختبار الثابت

Null Hypothesis: X1111 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(X1111)

Method: LeastSquares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1111(-1)	-1.730321	0.374990	-4.614309	0.0007
D(X1111(-1))	0.156997	0.185590	0.845934	0.4156
C	-0.000757	0.087505	-0.008649	0.9933

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

نلاحظ أن قيمة t–Statistic المقابلة للثابت 0.008649– اصغر من القيمة الجدولية 2.54 عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن الثابت لا يختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي السلسلة مستقرة.

جدول رقم (11):اختبار A.D.F

Null Hypothesis: X1111 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.874954	0.0001
Testcriticalvalues:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(X1111)

Method: LeastSquares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1111(-1)	-1.729827	0.354840	-4.874954	0.0004

D(X1111(-1))	0.156701	0.174643	0.897265	0.3872

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

إن القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار A.D.F-4.874954- أكبر من القيمة الجدولية 1.968430- عند مستوى معنوية 5% ,مما يؤكد عدم وجود جذر وحدة و من ثم فإن السلسلة الزمنية مستقرة.

3.5-اختبار اتجاه العلاقة السببية

ننتقل إلى **اختبار اتجاه العلاقة السببية** بين المؤشرين ولكن قبل تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية P المناسبة لنموذج VAR(P) حيث نختار نموذج VAR(P) الذي يحقق اكبر عدد ممكن من معايير درجات الإبطاء ولذلك نختار نموذج VAR(1)

جدول رقم (12):اختبار اتجاه العلاقة السببية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenousvariables: X1111 X2222
Exogenousvariables: C
Sample: 2000 2017

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	13.46347	NA	0.000744	-1.528463	-1.434056	-1.529469
1	20.51507	11.28256*	0.000500*	-1.935343*	-1.652123*	-1.938360*

PairwiseGrangerCausalityTests

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1111 does not Granger Cause X2222	15	0.85821	0.3725
X2222 does not Granger Cause X1111		5.36174	0.0391

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

من الجدول السابق تبين ما يلي:

- الناتج المحلي يسبب التجارة الخارجية وذلك لأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر (0.0391) أصغر من 0.05.
- التجارة الخارجية لا تسبب الناتج المحلي وذلك لأن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر 0.3725 أكبر من 0.05.

مما سبق نستنتج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني أن التجارة الخارجية تتأثر بأي صدمة في الناتج المحلي، مما يدل على رفض فرضية العدم للفرضية الثانية القائلة " لا توجد علاقة سببية بين إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي ".

6-تقدير العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرين (التجارة الخارجية والناتج المحلي)

بالاعتماد على اختبار السببية ل Granger نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين المدروسين (التكامل المشترك) وذلك وفق طريقة أنجل Granger[11] ذات المرحلتين، على اعتبار أن الناتج المحلي هو المتغير المستقل، التجارة الخارجية هي المتغير التابع وذلك وفق النموذج الآتي: X11=C+x22+RESIDCOINT

إذRESIDCOINT : : هي بواقي العلاقة طويلة الأمد (علاقة انحدار التكامل المشترك)

جدول رقم (13) : اختبار العلاقة طويلة الأمد بين المتغيرين

DependentVariable: X11
Method: LeastSquares
Sample: 2000 2017

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.607060	2.505678	-1.040461	0.3136
X22	1.124120	0.172616	6.512249	0.0000

R-squared	0.726071	Meandependentvar	13.69769
Adjusted R-squared	0.708951	S.D. dependentvar	0.781753
S.E. ofregression	0.421748	Akaikeinfocriterion	1.215621
Sumsquaredresid	2.845941	Schwarzcriterion	1.314552
Loglikelihood	-8.940592	Hannan-Quinncriter.	1.229263
F-statistic	42.40938	Durbin-Watsonstat	0.922533
Prob(F-statistic)	0.000007		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

يجب أن تكون البواقي مستقرة ليكون الانحدار السابق غير زائف، وليكون هناك علاقة تكامل مشترك بين المؤشرين لذلك نلجأ إلى اختبار التكامل المشترك

جدول رقم (14): اختبار التكامل المشترك

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.974805	0.0000
Testcriticalvalues:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

[11] GRANDER, C. YANG, C.;HUANGB, B. A bivariate causality between stock prices and exchange rates: evidence from recent Asianflu , The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. 40, 2000, p337-354.

R(-1)	-0.800192	0.133928	-5.974805	0.0000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eviews 9

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن القيمة المحسوبة ل t-Statistic الموافقة لمعامل R(-1) تساوي5.974805- أصغر من القيمة الجدولية ل Engel&yoo,1987 والتي تساوي 3.67- هذا يعني أن البواقي مستقرة ويوجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الانحدار غير زائف، مما يدل على نفي الفرضية الثالثة التي تقول " لا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي"، وهكذا نلاحظ وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1-بينت الدراسة أن أعلى قيمة تغطية صادرات للواردات كانت عام 2002 بنسبة 127% وانخفضت نسبة التغطية إلى 11.6% في عام 2017، كما تبين أن متوسط نسبة التغطية خلال سنوات الاستقرار كانت94.6% ولكنها تراجعت بشكل كبير خلال سنوات الحرب حيث بلغت كمتوسط نسبة 20.9% هذا يدل على أن الصادرات السلعية السورية ستصبح في المستقبل غير قادرة على تغطية الواردات السلعية.

2-بينت الدراسة وجود خلل هيكلي في تركيبة الصادرات والواردات السورية بحسب استخدام المواد حيث بلغ متوسط الصادرات الاستهلاكية خلال فترة الدراسة حوالي37%، أما الصادرات الوسيطة فبلغت 62% كمتوسط للفترة في حين لم تتجاوز الصادرات الرأسمالية 1% وهي نسبة منخفضة جداً.أما من جانب الواردات فقد بلغت متوسط استيراد السلع الاستهلاكية 12.4% والواردات من السلع الوسيطة فقد تجاوزت 69% من إجمالي الواردات في حين لم تتجاوز الواردات من السلع الرأسمالية كمتوسط نسبة 18.9%.

3-تراوح معدل درجة الانفتاح التجاري على الخارج بين 56.5% (كمعدل وسطي خلال الفترة 2000-2010) لينخفض إلى قرابة 39.8% (كمعدل وسطي خلال الفترة 2011-2017) أثر تداعيات الحرب والانعزال النسبي للاقتصاد السوري عن مجريات الاقتصاد العالمي.

4-توصلت الدراسة لوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إجمالي التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي هذا يعني أن التجارة الخارجية تتأثر بأي تغيير يحدث في الناتج المحلي.

التوصيات:

1-تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السوري والسعي لتحويل صادراتنا التقليدية إلى المنتجات المصنعة الجاهزة ذات القيمة المضافة العالية من خلال التحول التدريجي في هيكل الصادرات ينتقل من الصادرات القائمة على استخدام الموارد الطبيعية إلى التكنولوجيا المتوسطة وأخيراً إلى صادرات عالية التكنولوجيا.

2-ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم وتشجيع زيادة الإنتاج بما يتجاوز الاحتياجات المباشرة للسكان، حتى يصبح بالإمكان زيادة حجم التبادل مع العالم الخارجي، ففي ظل محدودية الإنتاج الذي لا يكاد يلبي الاحتياجات المحلية فمن المستحيل زيادة حجم التبادل التجاري.

3-توسيع السوق المحلية والإقليمية المتاحة للمنتجات السورية من خلال تطوير برامج دعم وتمويل التصدير وتسهيل نفاذ المنتجات السورية إلى أسواق شركاء سورية التجاريين وخاصة الدول التي ترتبط سورية معها بعلاقات اقتصادية وسياسية متينة.

4-اعتماد مبدأ المراجعة الدورية للسياسات الاقتصادية، ولاسيّما السياسات التجارية لتلافي الثغرات التي قد تحصل في أثناء التطبيق.

Reference:

1- Damascus Center for Research and Studies, *the Syrian trade balance in a quarter of a centur*y, Damascus, Syria, 2017, p. 7

2- AL-KAWAZ, AHMAD. *Foreign Trade and Economic Growth, Arab Planning Institute*, No.73, 2008, Kuwait, p. 2.

3- SULEIMAN, SARHAN. AND FAWAZ, MAHMOUD. *Foreign Trade Total interfaces And Arab agriculture*, Edition(1) , Egypt, 2016. p. 16.

4- KABAKLY, IBTIHAL. *An analytical Study of the Evolution of Syrian Exports*, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014, syria. P15.

5- Damascus Center for Research and Studies, *The Impact of the Crisis on the Syrian Economy (2011-2015)*, Damascus, Syria, 2016, p. 49.

6- SULEIMAN, SARHAN. AND FAWAZ, MAHMOUD. *Foreign Trade Total interfaces And Arab agriculture*, Edition(1) , Egypt, 2016. p. 17.

7- Damascus Center for Research and Studies, *the Syrian trade balance in a quarter of a century*, Damascus, Syria, 2017, p. 34.

8- ALBERT O.HIRSCHMAN, *the political Economy of import substituting ndustrialization in Latina America*, The quarterly journal of economics ,vol.82 , No.1-4 ,1968.

9- FISHER, S, *Globalization and its challenges*,American Economic Review, Vol.93, No,2, 2003.

10- AL-KAWAZ, AHMAD. *Foreign Trade and Economic Growth, Arab Planning Institute*, No.73, 2008, Kuwait, p. 7.

11- GRANDER, C. YANG, C.;HUANGB, B. *A bivariate causality between stock prices and exchange rates: evidence from recent Asianflu* , The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. 40, 2000, p337-354.

12- Central Bureau Of Statistics, *Statistical Yearbook*, Damascus, Syria.